جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

دور المؤسسة الدينية في صنع القرار السياسي دراسة مقارنة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية

أطروحة تقدم بها الطالب

حيدر داخل جيجان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض

2020 1441هـ

الاهداء

إلى من ربتني صغيراً

الى من سهرت الليالي لإجل راحتي

الى من تقصر الكلمات عن وصفها

الى امي الغالية....

الى من رحل عن الدنيا

لكن بقيت ذكراه حاضرة

الى والدي ...

الى من غمرتني بودها

وساندتني بدعمها

زوجي الغالية ...

اهديكم جميعا عملي المتواضع هذا....

المحتويات

1	المقدمة	1
2	المبحث التمهيدي : المؤسسة الدينية وصنع القرار السياسي	4
3	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الدينية والقرار السياسي	5
4	الفرع الأول:المؤسسة لغة واصطلاحا	6
5	الفرع الثاني :المؤسسة الدينية	9
6	المطلب الثاني: مفهوم القرار السياسي وصنع القرار	14
7	الفرع الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للقرار السياسي	15
8	الفرع الثاني: مرحل صنع القرار والعناصر المؤثرة فيه	18
9	المطلب الثالث :العلاقة بين المؤسسة الدينية وصنع القرار السياسي	23
10	الفرع الأول :العلاقة التاريخية بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية	23
11	الفرع الثاني :أنماط العلاقة بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية	25

12	الفصل الأول :تاريخية المؤسسة في الجمهورية الإسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية وأسسها الفكرية	27
13	المبحث الاول : تاريخ المؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية	28
14	المطلب الأول :تاريخ المؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	29
15	المطلب الثاني :تاريخ المؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية	41
16	المبحث الثاني : الأسس الفكرية للمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية	51
17	المطلب الأول : الأسس الفكرية للمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	52
18	المطلب الثاني :الأسس الفكرية للمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية	66

المحتويات

19	الفصل الثاني :المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية ودورها في صنع القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية	84
20	المبحث الأول : المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية في الجمهورية الإسلامية الايرانية ودورها في صنع القرار السياسي	85
21	المطلب الأول: المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	87
22	الفرع الأول :المؤسسات الدينية الحكومية في الجمهورية الإسلامية الايرانية	88
23	الفرع الثاني :المؤسسات الدينية غير الحكومية في الجمهورية الإسلامية الايرانية	101
24	المطلب الثاني : دور المؤسسات الدينية في صنع القرار السياسي في الجمهورية الإسلامية الايرانية	107
25	المبحث الثاني : المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية ودورها في صنع القرار السياسي	115
26	المطلب الأول: المؤسسات الدينية الحكومية وغير الحكومية في المملكة العربية السعودية	116
27	الفرع الأول :المؤسسات الدينية الحكومية في المملكة العربية السعودية	116
28	الفرع الثاني :المؤسسات الدينية غير الحكومية في المملكة العربية السعودية	133
29	المطلب الثاني: دور المؤسسات الدينية في صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية	136

30	الفصل الثالث الحركة الاصلاحية للمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية و المملكة العربية السعودية واثرها على الواقع السياسي	150
31	المبحث الأول : الحركة الاصلاحية في الجمهورية الإسلامية الايرانية واثرها على الواقع السياسي	151
32	المطلب الأول : الحركة الإصلاحية للمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الايرانية	152

المحتويات

33	المطلب الثاني : اثر الحركة الاصلاحية على الواقع على الواقع السياسي الإيراني	166
34	المبحث الثاني : الحركة الإصلاحية للمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية واثرها على الواقع السياسي	176
35	المطلب الاول: الحركة الإصلاحية للمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية	177
36	المطلب الثاني :اثر الحركة الاصلاحية على الواقع السياسي في المملكة العربية السعودية	193
37	الخاتمة	204
38	قائمة المصادر	217

المقدمة

يشكّل الدين عنصراً أساسياً ومهماً في التكوين الاجتماعي للشعوب، فالعقيدة تمثل جزء حيويا وفعالا في حياة الأفراد ،ونشأت المؤسسة الدينية لأجل تنظيم حياة الأفراد من الناحية الدينية في مختلف الأديان ، فقد كان الدين ركنا أساسيا في قيام الدول ،ففي حضارة وادي الرافدين كان الحاكم يمثل الالهة والمعبد ،وهذا الأمر واضح أيضا في الحضارة المصرية القديمة ،ومثل الدين عاملا مهما في بقية الأديان ،ومنها الدين اليهودي ،وكذلك المسيحي ،فالعصور الوسطى شهدت قيام الإمبراطوريات ،والممالك من خلال دعم الكرسي البابوي للملوك ،وأن ملوك تلك الحقبة يحكمون باسم الكنيسة ،ونيابة عنها ،وهي من تعطي الشرعية لملوك أوربا وتنصبهم ،وكذلك الحال في الدين الإسلامي، فقد قامت كثير من الدول والممالك تحت مسميات دينية على إمتداد التاريخ الإسلامي ،لتطرح نفسها كخليفة لله والرسول في الأرض ،وتحكم باسميهما ،ولازالت بعض الدول الإسلامية تؤمن بفكرة الدولة الدينية ،فإيران التي تمثل أحد أهم الدولة الإسلامية في المنطقة ،لها إمتدادات وجذور تاريخية تمتد الى بدايات القرن الإسلامي الأول ،وانتشار الإسلام في ربوعها بعد حروب الفتوحات الإسلامية ،وقامت العديد من الدويلات الإسلامية على أراضها الواسعة ،ومن أهم هذه الدول وابرزها هي الدولة الصفوية ،التي قامت على الأصول الفكرية للمذهب الشيعي ،والتي مثلت بدايات التأسيس الفكري للدولة الدينية في الفكر الشيعي بشكل واضح، بعد أن كانت الأفكار السياسية للمذهب الشيعي تعيش حالة من التقوقع الداخلي ،فشكلت هذه الدولة مرحلة انطلاق جديدة في الفكر السياسي الشيعي في العصر الحديث ،والتي ترجع إليه الكثير من الأفكار السياسية في وقتنا الحاضر ، أما فيما يخص المملكة العربية السعودية ،والتي تمثل الأرض التي إنطلقت منها الرسالة النبوية للنبي محمد (ص)،فهي الأخرى شكلت أحد أهم العواصم الدينية ،والمراكز الدينية خلال التاريخ الإسلامي ،فمكة والمدينة يمثلان مركزاً روحياً لكافة المسلمين ،ويحملان قدسية كبيرة في قلوبهم ،مما جعلها منطلقا للحركات التي تنادي بقيام الدولة الدينية، لذلك شكلت هاتين المدينتين عاصمة قرار ديني تستمد منه الدول شرعيتها، لذلك إستفادت منها الحركة الوهابية لتأسيس الدولة السعودية ،والتي شكلت حلفاً إستراتيجيا لقيام الدولة السعودية الحديثه.

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية موضوع أُطروحتنا الموسومة (دور المؤسسة الدينية في صنع القرار السياسي دراسة مقارنة بين الجمهورية الاسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية) من كونها تبحث الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية في صنع القرار السياسي في كلا البلدين ،فهي تمثل الاساس الذي قام عليه النظام السياسي ،وإن النظام السياسي يستند في شرعيته الى الشرعية الدينية ،التي تمنحها له المؤسسة الدينية، فالنظام السياسي الإيراني جاء نتيجة ثورة قادها رجل الدين اية الله الخميني ،وعلى أساسها تم تأسيس نظام إسلامي قائم على الشرعية الدينية بعد اسقاط نظام الشاه الملكي ،وإن قيام مثل هذا نظام يتطلب إنشاء العديد من المؤسسات القائمة على الأسس الدينية ،لذلك تم وضع قوانين تتلائم مع الفكر الديني الذي تحمله الطبقة الدينية التي قادت الثورة في ايران وهيمنت عليها ،فجاء الدستور بمؤسسات فعالة وحيوية ،لأجل إستمرار النظام الديني وتحقيق ما يريده رجال الدين ،من خلال هذه المؤسسات الدستورية ،أما في السعودية فان النظام السياسي فيها لم يأت من دور منفرد قامت به المؤسسة الدينية ،بل جاء نتيجة تحالف المؤسسة الدينية مع السلطة السياسية، (تحالف الأسرتين) الاسرة الحاكمة آل سعود وأُسرة آل عبد الوهاب الدينية

،واستمر الامر في كل البلدين بوجود المؤسسة الدينية كعنصر أساس في تكوين النظام السياسي ،وتم تأطير عمل المؤسسة الدينية في مؤسسات رسمية ودستورية لتطبيق رؤيتها ،وبالتالي تحقيق الأهداف التي تريد تحقيقها في إطار رؤيتها الدينية للدولة والمجتمع، لذلك لعبت المؤسسة الدينية في إيران والسعودية أدواراً مهمة ،على الصعيدين الاجتماعي والسياسي .

ثالثاً: إشكالية الدراسة

ان موضوع الدولة الدينية موضوع مثار جدل وتساؤل لدى كثير من الباحثين ،ففي إطار دراستنا هذه نحاول الإجابة عن بعض التساؤلات التي قد تطرح ،ومنها ما هو مفهوم المؤسسة الدينية ؟وما هو تاريخها الفكري والسياسي؟ وماهي الأسس الفكرية للمؤسسة الدينية في كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية ؟وماهي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في كلا البلدين المذكورين؟ وما هو دور هذه المؤسسات في صنع القرار السياسي في كلا البلدين ؟وما هو دور حركة الإصلاح وتأثيرها على الواقع السياسي في هذين البلدين ؟هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا هذه.

ثانياً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية ترى ان الدولة الدينية ذات بعد عقائدي هدفه الهيمنة على النظام السياسي والاجتماعي، والسيطرة عليه لذلك اخذ القائمون على النظام السياسي في ايران والسعودية ببناء مؤسسات ذات بعد ديني يخضع لتوجهات المؤسسة الدينية، ومنع أي محاولة تستهدف النظام ومؤسساته والدفاع عنها ،كونها تمثل الشرعية الدينية لذلك لعبت المؤسسة الدينية دوراً مهما وبارزا في النظام السياسي في كلا البلدين (ايران ،والسعودية) ،وشكلت داعمة أساسية لهما وحافظتا على شرعية النظام لذلك حرص القائمون على النظام السياسي في ايران والسعودية على تنظيم عملها وسن قوانين تحافظ على هذه المؤسسات وتدعم شرعيتها الدستورية والقانونية لأنها ركن أساس في هذين النظامين السياسيين.

رابعاً: هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول ،وكل فصل تضمن مبحثين ،والمبحث قسم الى مطلبين ،فالمبحث تمهيدي مثل بداية الدراسة ،التي تناولنا فيها المبادئ الأساسية للموضوع، أما الفصل الأول فتكون من مبحثين ،فالمبحث الأول كان مخصصا لدراسة لتاريخ المؤسسة الدينية في إيران والسعودية ،أما المبحث الثاني فكان مخصصاً لدراسة الأسس النظرية لهذه المؤسسة في كلا البلدين ،أما الفصل الثاني فتكون من مبحثين ،الأول كان مخصصا لبحث المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في الجمهورية الإسلامية، ودورها في صنع القرار السياسي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في المملكة العربية السعودية ،ودورها في صنع القرار السياسي ،أما الفصل الثالث والأخير فتكون من مبحثين أيضا ،فالمبحث الأول كان مخصصا لدراسة حركة الإصلاح في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،وتأثيرها على الواقع السياسي ،والمبحث الثاني كان مخصصا لدراسة حركة الإصلاح في المملكة العربية السعودية ،وتأثيرها على النظام السياسي .

خامسا: منهجية الدراسة

استندنا في دراستنا هذه على عدة مناهج للبحث ،منها المنهج التاريخي تناولنا من خلاله أبرز الاحداث والتحولات التاريخية للمؤسسة الدينية في كلا البلدين المذكورين، ومنهج التحليل النظمي المقارن لتحليل

الوقائع والاحداث والمواقف التي مرت بها المؤسسة الدينية في البلدين المذكورين، واستندنا الى منهج صنع القرار لدراسة وفهم الية صنع القرار في كلا البلدين.

سادساً : صعوبات الدراسة

ورغم توفر الوسائل التقنية الحديثة والتي خففت العبأ عن كاهل الباحث، وسهلت الكثير ،إلا ان الامر لا يخلو من بعض الصعوبات، فقلة الوقت وضيقه أهم المشاكل التي واجهتنا ،فهنالك الكثير من المشاغل ما بين العمل وغيره من الالتزامات ،تجعلك من الصعب أن تخصص الوقت الكافي للدراسة ،وإن موضوع الدراسة لم يبحث بشكل مفصل ،وإن وجدت دراسات سابقة ،فإنها تتناول جزءاً من الموضوع، فالدراسات الموجودة هي دراسات تخص أجزاء ووقائع واحداث منفصلة ،تخص أحد النظامين السياسيين ،إما النظام السياسي الإيراني ،أو النظام السياسي السعودي ،وهكذا كانت مسالة إيجاد مصادر تتناول كلا البلدين ليس بالأمر السهل ،لذلك كان علينا اعتماد إجراء هذه المقارنة واستنتاجاتها بمقارنة بين البحوث المتوفرة لدينا ،ورغم كل هذه المصاعب وفقنا الله لإتمام هذه الدراسة ،ولا ندعي أننا أحطا بمفاصل الموضوع جميعاً ،وأنَها دراسة متكاملة من جميع جوانبها ،لكن يمكن القول أنها خطوة في الاتجاه الصحيح ،تفتح الأبواب أمام الباحثين في المستقبل لتوسيع أبواب هذه الدراسة ،وإتمام ما قصرنا عن إدراكه والله ولي التوفيق.